رأي القدس

لبنان والانزلاق الى الكارثة

■ في ظل حالة الاستقطاب المفزعة التي تسود المنطقة العربية حالياً، باتت عملية الكتابة مغامرة محفوفة بالمخاطر، اقلها الاتهام بالانحياز الى هذا الطرف ضد الآخر، واغلبها الخروج بكم هائل من الغضب، والتهجمات، من جميع الاطراف، اذا اراد المرء ان يكون متوازناً، وينتصر للحقيقة بشجاعة وجرأة، ويوزع المسؤولية كل حسب دوره وحجمه.

نحن هنا نتحدث بشكل خاص عن أزمتين اساسيتين، الاولى في فلسطين حيث الحرب الأهلية بدأت بين فصيلين وطنيين، وبدأت تسفر عن ضحايا ابرياء، هما حركتا «حماس» و«فتح»، والثانية في لبنان، حيث اتسع الشرخ في الاسابيع القليلة الماضية بين ابناء البلد الواحد بحيث خرج عن كل الخطوط الحمراء، وبات مستعصياً على الحلول والوساطات، وينبئ بانفجار حرب طائفية قد تكون اشد ضراوة من نظيرتها الحالية في العراق.

العمود الفقري في الأزمتين هو وقوف الولايات المتحدة، وحكومات محور الاعتدال التابعة لها الى جانب معسكر في مواجهة آخر، عسكريا وماليا، فقد تعهدت بتقديم 128 مليون دولار لتعزيز الحرس الرئاسي الذي يعكف السيد محمود عباس رئيس السلطة على تأسيسه بمساعدة مصرية ـ اردنية مباشرة، وغض طرف اسرائيلي واضح على الاسلحة الحديثة التي تتدفق عليه. وها هي الدول نفسها ترصد مبلغ ثمانية مليارات دولار لدعم حكومة السنيورة في لبنان، واعادة جدولة الديون السابقة بطريقة تحرر الاقتصاد اللبناني ولو جزئياً من اعبائها الضخمة (حجم الديون وصل الى 42 مليار دولار).

جميل ان يتحرك حلف المعتدلين الجديد، ويفرد عضلاته المالية، في التبرع بهذا المبلغ الضخم وغير المسبوق للبنان، فالشعب اللبناني المطحون بحاجة الى كل مساعدة، ولكن نخشى ان يؤدي هذا الكرم الحاتمي الى نتائج عكسية، وان ينظر اليه على انه انحياز مع طرف واستفزاز لآخر. واذا وضعنا في اعتبارنا ان هذا المبلغ الضخم مشروط بتحقيق الاستقرار والأمن، فان الطرف المستفز (بضم الميم) قد لا يتورع عن اللجوء الى وسائل تجعل هذا الاستقرار بعيد المنال. فلبنان برميل بارود، وغابة بنادق، وجبل من الاحباط والاحتقان.

واللافت ان الاطراف الاقليمية ذات النفوذ القوي في لبنان تتصرف بطريقة تسرّع الانفجار ولا تطوقه، فكيف يمكن ان تتوصل ايران والمملكة العربية السعودية الى تفاهم بشأن تسوية في لبنان دون اشراك سورية، او بالأحرى بتجاوزها تماماً وهما تعلمان جيداً ان سورية لاعب اساسي في لبنان.

لبنان ينجرف وبسرعة صاروخية الى حرب اهلية قد تكون مختلفة كليا عن نظيرتها الاولى التي مزقت البلد ودمرته في النصف الثاني من السبعينات. فالاولى كانت بين قوى وطنية واخرى غير وطنية، بين اليسار التقدمي واليمين المحافظ المتحالف مع المشروع الاستعماري والاسرائيلي، اما الحرب القادمة اذا ما اندلعت، فهي حرب طائفية بالدرجة الاولى، وتغذيها قوى خارجية، حلف المعتدلين العرب الامريكي والهلال الشيعي الذي تحدث عنه الملك عبد الله الثاني الذي يمتد من ايران مرورا بسورية وانتهاء بحزب الله في لبنان.

الحرب الأهلية التي نرى ارهاصاتها واضحة في لبنان من خلال عودة القناصين الى سطوح العمارات، والحواجز العسكرية، واحراق الاطارات، واطلاق النار، والصدامات الطلابية، وخطوط التماس، هي امتداد جديد لنظيرتها في «العراق الجديد»، و«بروفة» لحرب اكبر بين ايران من جهة واسرائيل والولايات المتحدة من جهة اخرى.

الشعب اللبناني يدفع من استقراره ودماء ابنائه تصفية حسابات اقليمية ودولية، مثلما يدفع ايضا ثمن انتصاره التاريخي المشرف على العدوان الاسرائيلي الذي استهدف بلاده في الصيف الماضي، وهو الانتصار الذي حطم ثقة الاسرائيليين بمؤسستهم العسكرية، وجعل الكثيرين يحزمون حقائبهم طلبا للأمان خارج فلسطين المحتلة.

الحرب الاهلية الاولى في لبنان استمرت سبعة عشر عاما، وأكلت الاخضر واليابس ولم يخرج منها اي احد منتصرا. ويعلم الله كم ستستمر الحرب الاهلية الجديدة في حال اندلاعها، وكم ستكلف اللبنانيين بشريا وماديا.

العناد هو المسيطر حالياً على الطرفين، وهناك من يغذيه من الخارج، لمنع التوصل الى وفاق. اما العقلاء فقد اختفوا، او لم يعد أحد يستمع اليهم للأسف. والنتيجة كارثية على الجميع.

لبنان: انتصار بثمن باهظ

حكم البابا

■ لا توجد طريقة في العالم لتحقيق انتصار سياسي أسوأ من تلك التي استخدمتها المعارضة اللبنانية يوم الثلاثاء الماضي، عبر إشعالها للاطارات وإغلاقها للطرق بالسواتر الترابية، للتعبير عن احتجاجها على تجاهل حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لوجودها ومطالبها وحاجاتها، فمثل هذه الطريقة فضلاً عن كونها تساهم في إضعاف حجة أكثر المطالب عدالة، نقلت الاحتقان المذهبي والطائفي الحسّاس في لبنان إلى حالة مواجهة دموية مباشرة، لن تستطيع ايقافه لا النداءات الحزبية ولا الفتاوى الشرعية، وسيفلت في لحظة من اللحظات من أية رقابة أو ضبط مهما إدعى أي فريق في لبنان من قدرات على ضبط فريقه ومناصريه.

أنا هنا لا أتجاهل الدوافع التي جعلت المعارضة اللبنانية تقرر اتخاذ مثل هذه الخطوة الخطرة، وأعتبر أن من اللغو الفارغ الركون إلى اعتبارها مجرد أدوات سورية وايرانية وحذفها من الحياة السياسية لهذا السبب، كما يحاول فريق الصقور في القوى المشكلة للسلطة في لبنان تفسير تحرك القوى المعارضة، وحتى لو سلمنا جدلاً أنها قوى منفذة للأوامر السورية والايرانية، فلا يمكن للسطة تجاهل ثلث أو نصف الشعب اللبناني لمجرد اختلافها معه في الرأي والتوجهات، وبالتالي إلغاء وجوده والاستئثار بحكم البلد، بحجة حصولها على أغلبية نيابية، فبلد فسيفساؤه الطائفية والمذهبية بحساسية لبنان، لا يمكن حكمه بالطريقة التي يتم بها حكم بلاد عريقة في لعبة الانتخابات الديمقراطية، يفوز حزب فيحكم حتى نهاية ولايته، ويخسر آخر فيبقى في المعارضة حتى موعد الانتخابات التالية.

وبسبب هذا الوضع الحساس الذي على أية سلطة لبنانية أن تراعيه مهما كان عدد المقاعد النيابية التي تملكها، من الخطورة أن تلجأ المعارضة إلى الأسلوب الذي لجأت إليه في قطع الطرقات وإحراق الاطارات، والذي يكاد يكون مبرراً استخدامه من قبل أية معارضة في مواجهة سلطتها، في بلاد لا تتحكم فيها الفسيفساء الطائفية والمذهبية مثلما تتحكم بلبنان، والحرب الأهلية فيه يمكن إشعالها بعود ثقاب، على الرغم من كل التصريحات التي تحاول كل التيارات المتصارعة في لبنان نفيها، وهو ما ظهر واضحاً في أحداث يوم الخميس الماضي، الذي أظهر أن اغلاق المعارضة لطرق بيروت قبله بيومين، ترك أثراً أكبر من الأضرار التي خلفتها الاطارات المشتعلة والطرق المقطوعة بالسواتر الترابية، ولم ينته بإطفاء هذه الاطارات أو إزالة تلك السواتر.

ربحت قوى المعارضة كما أعلنت ولو ظاهرياً معركة الاطارات المشتعلة والسواتر الترابية وقطع الطرقات، ولكن بعد أن دفعت ثمناً باهظاً تمثل بفقدان ثقة المواطن اللبناني بعد أن دخلت في مواجهة مع حياته، وهو ثمن أكبر بما لا يقاس مما جنته من اعتصامها.. وربحت قوى السلطة كما أعلنت أيضاً معركة إطفاء الإطارات وإزالة السواتر وفتح الطرقات، ولكن بعد أن دفعت ثمناً باهظاً أيضاً، تمثل بفقدان ثقة المواطن اللبناني بحكومته ودولته، وهو ثمن أكبر بما لا يقاس مما جنته من استمرارها بالحكم!

أخيراً منذ أن بدأت الأزمة بين فريقي السلطة والمعارضة سقطت كل التعريفات التي يتباهى بها سياسيوه عند وصفهم لبلدهم من كونه الوطن النهائي لكل أبنائه، أو وطن العيش المشترك، أو البلد المفتوح خلافاً لكل جيرانه، أو واحة الحرية في المشرق العربي، وتحول إلى ساحة لحرب قبيلية، كل منها يدافع عن حارته وأرضه وعشيرته، فإذا انتقدت حركة أمل يسارع النائب علي حسن خليل للاتصال بأقرب تلفزيون ليرد، وإذا مس طرف تيار المستقبل يسمع صوت عضو كتلته النيابية وليد عيدو في أول نشرة أخبار مدافعاً، وإذا قيلت كلمة في حق حزب الله يظهر النائب حسين الحاج حسن على أول شاشة منفعلاً وإذا مرر شخص في برنامج سياسي جملة عن التيار الوطني الحر لا يمهله اتصال من النائب ابراهيم كنعان حتى ينهي جملته، وهذا ما يفعله النائب أنطوان زهرة فيما لو تم التعرض للقوات اللبنانية، والنائب فيصل أبو فاعور فيما لو تم ذكر الحزب التقدمي الاشتراكي، وشعار كل واحد من هؤلاء قول دريد بن الصمة:

وما أنا إلا من غزية إن غوت
غويت وإن ترشد غزية أرشد!

ظواهر جديدة تحكم الحياة السياسية المصرية

مظاهر تآكل القاعدة السياسية والاجتماعية للحكم في مصر

محمد عبدالحكم دياب *

■ سحابة الدخان التي أطلقها حسني مبارك من عدة أسابيع، على شكل تصريحات تفيد استمراره في الحكم مادام فيه قلب ينبض، لم تحجب الجهود الحثيثة التي تتم لتأكيد التوريث، الذي أصبح واقعا لا تخطئه العين، وسحابة الدخان أخذت أشكالا أخرى، على هيئة تكثيف النشاط والحركة في الداخل والخارج، حتى يبدو حسني مبارك حاضرا في الإعلام طوال الوقت، لشد الأنظار بعيدا عن طريقة حكم البلاد، وعن معرفة الحاكم الفعلي لها، بعد أن اختلطت الأوراق والأدوار. فتحول الحاكم الحقيقي إلى حاكم اسمي، وانتقل جمال مبارك من موقع «الرئيس الموازي» إلى منصب الرئيس الفعلي، ومع ذلك فهذا لم يخف ظواهر تستحق المتابعة والتمحيص، وقد لا تكون قد لفتت نظر كثيرين، في كواليس الحكم، أو في أروقة المعارضة، منها ما صحب عملية التصويت في مجلس الشعب على إقرار التعديلات الدستورية، من حيث المبدأ، والتعرف على ما جرى يستوجب التطرق إلى طبيعة التصويت في المجلس النيابي، فهناك قاعدتان تتخذ على أساسهما القرارات، واحدة تعتمد الأغلبية المطلقة (نسبة خمسين في المئة + واحد)، وأخرى تقوم على نظام الأغلبية المقيدة، وهي في مجلس الشعب المصري محددة بنسبة الثلثين، لإقرار المشروعات والمقترحات والتوصيات ذات الأهمية الخاصة، مثل ترشيح رئيس الجمهورية، وعرضه على الاستفتاء العام، والمقترحات المتعلقة بتعديل الدستور، ومن هنا جاء الحرص الدائم على الاحتفاظ بنسبة الثلثين، لصالح الحزب الحاكم، وتمثل له قضية حياة أو موت، وهذا الحرص من أهم أسباب تزوير الانتخابات، الذي لا يمكن لنظام حسني مبارك أن يستمر بدونه. وتابع العالم كله التزوير الفاضح، في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات التشريعية الأخيرة، بعد أن كشفت المرحلة الأولى إمكانية ضياع هذه النسبة، وبعد أن أظهرت النتائج إمكانية اجتياز مرشحي الإخوان المسلمين، وعدد آخر من مرشحي المعارضة، حاجز الامان، الذي يهدد الحزب الحاكم في وجوده، وباقي القصة معروف.. استخدام أقصى درجات العنف والترويع ومنع الناخبين، من غير الحزب الحاكم، من الإدلاء بأصواتهم، ووصل العنف حد الاعتداء البدني على رجال قضاء، من بين من أشرفوا على سير العملية الانتخابية.

وما جرى، في التصويت على إقرار التعديلات الدستورية، ينذر بتحول قد يقلب ميزان التصويت رأسا على عقب، ويهدد بجعل الحزب الحاكم حزبا للأقلية النيابية، ليتطابق مع وضعه في الشارع، وإذا ما علمنا أن عدد أعضاء مجلس الشعب هو 454 عضوا، وتوفير أغلبية الثلثين المطلوبة، لتمرير التعديلات الدستورية يقتضي تجاوز سقف 303 صوتا، حتى بدت الأغلبية المريحة، التي يحققها التزوير للحزب الحاكم محل شك، بوصول عدد الأصوات التي أقرت التعديلات إلى 316 صوتا، منها خمسة أصوات لمستقلين، من الناصريين مثل كمال أحمد، وحزبيين كرئيس حزب الوفد محمود أباظة، ومرت الموافقة بنسبة كان من المحتمل ألا تتحقق، وذلك لأن هناك أعضاء أدلوا بأصواتهم بعد إغلاق باب التصويت، وسمح لهم رئيس المجلس، تفاديا للمأزق، بحجة أنهم حضروا قبل إعلان النتيجة، ولولا ذلك ما كان مقدرا للقرار أن يمر بسهولة، وفي النهاية لم تكن هذه الأغلبية مريحة، من وجهة نظر الحزب الحاكم نفسه.

والسؤال هنا عن إمكانية فقدان الحزب الحاكم لأغلبيته البرلمانية المزيفة؟.. هناك مؤشرات تفتح الطريق أمام هذا الاحتمال، لأسباب عديدة، منها أن الأغلبية الحالية غير حقيقية، وترتبط بقوة ونفوذ جهازي الإدارة والأمن، اللذين توليا إدارة المعارك الانتخابية، وحسمها، بناء على تعليمات مباشرة من حسني مبارك وعائلته، وبينما لم يحصل الحزب الحاكم على أكثر من 28 في المئة من الأصوات، في الانتخابات الأخيرة. ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من 78 في المئة، عن طريق ضم المستقلين، ممن رفض الحزب الحاكم أن يضعهم على قوائمه، وهبطت هذه النسبة إلى 69 في المئة، في التصويت على التعديلات. وهذه نقطة يجب أن نتوقف عندها، فمن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الهبوط، بشكل قد يؤدي إلى انهيار الحزب الحاكم. وإذا كانت هذه الظاهرة تثير الجدل، فإن ظواهر أخرى قد تفاقم من الوضع، فالضعف الشديد لنظام حسني مبارك، وأصبح ما لديه لا يمثل سوى بقايا قوة، يستمدها من حجم الاستبداد الذي يمارسه، ومستوى الترويع الذي يقوم به، ومن التركيز على قوة المال، وتأثير الفساد والنهب على ضعاف النفوس، ومن عدم وحدة وتماسك القوى القادرة على التغيير الحاسم، وأعني القوى الظاهرة، أما الأخرى، غير المعلومة فهي في علم الغيب.

وحصر نطاق الثروة وتوزيع الغنائم المالية والاقتصادية ضمن دائرة ضيقة للغاية، قضى على أنصار النظام.. لم يبق له إلا كبار رجال الأعمال والمحتكرين، المرتبطين مباشرة بالإدارة الأمريكية وبالدولة الصهيونية، وهم الذين يناصرون «الرئيس الموازي»، ويعملون على تأييده في وراثة الحكم، ويمثلون أقلية الأقلية. ومن يزور مصر في الظروف الراهنة، يجد أن الدعوات المؤيدة للتوريث التي كانت خجولة، تعلن عن نفسها بسفور، تقودها جماعة تطلق على نفسها «أحرار»، تؤيد جمال مبارك رئيسا للبلاد!!. ولا ينفصل هذا عما يحدث على الخريطة السياسية والاجتماعية، حيث تآكلت القاعدة الاجتماعية لحكم حسني مبارك، فرغم تصريحاته حول مراعاة البعد الاجتماعي، والحرص على محدودي الدخل!!، يأتي مشروع قانون الوظيفة العامة ليكشف بشكل واضح، النوايا المبيتة لتصفية جهاز الدولة. وبعد أن كان قانون شؤون العاملين بالدولة، المعمول به منذ الستينات، يعطي الوظيفة العامة (الحكومية) صفة الدوام، من أجل استقرار جهاز الدولة، يأتي هذا المشروع ليجعل من الوظيفة الحكومية نوعا من السخرة والعبودية المستترة، ففضلا عن أن هذه الوظيفة أضحت مؤقتة، فإن نظام العمل بنظام العقود، الذي يتبناه المشروع بلا ضمانات، ولما كان هناك أربعمئة ألف موظف في جهاز الدولة، يعملون بنظام العقود، منذ سنوات. فإن الإنسان ليعجب عندما يرى خريجا جامعيا يعمل مع الدولة بعقد سخرة، قيمته ستون جنيها مصريا، أي في حدود عشرة دولارات شهريا، في وقت يعين فيه كبار المسؤولين ورجال الأعمال أقاربهم ومعارفهم، في جهاز الدولة، بآلاف الجنيهات، ويوزع كبار المسؤولين الحكوميين عوائد الجباية، التي يتم تحصيلها، بالملايين، كرسوم تأمين وخدمة وتطوير ونظافة، يوزعونها على أنفسهم، بنظام يعتبر الأول من نوعه في العالم. نظام يتيح للمسؤول أن يستولي على أموال محصلة لأغراض عامة، جهارا نهارا، لحسابه. فالوزراء والمحافظون، ورؤساء مجالس المدن والأحياء، أما رجال الأمن، فهم يحصلون على عشرات الآلاف من الجنيهات. وإذا ما عرفنا أن عقود «السخرة» في المشروع تتغاضى عن حقوق والتزامات الدولة تجاه موظفيها، وهذا له بالغ الأثر على الدولة، ويضرب جهازها في مقتل، وهو أحد أهم وسائل الاندماج والانسجام في مجتمع كالمجتمع المصري.

وتتأكد عملية تآكل القاعدة الاجتماعية والسياسية للحكم بانحراف سياسة الدعم، الذي تقدمه الحكومة، عن مسارها الصحيح، وحسني مبارك لا يقول الحقيقة وهو يروج لأكذوبة ذهاب الدعم لمستحقيه، للتغطية على طريقة توزيع أنصبة الدعم، فبينما تعتمد الموازنة أقل القليل لدعم رغيف الخبز، تقدم أربعين مليار جنيه دعما لرجال الأعمال، أي عشرين ضعف الدعم المقدم للرغيف، وقد شغلت عملية «توفيق الأوضاع» الدستورية الناس عن عمليات توفيق أخرى لأوضاع اقتصادية ومالية، يقوم بها الوزراء كل في مجاله. فمن أجل الاستثمار تباع البلد بما فيها وعليها من موارد وثروات، ويجري تنفيذ خطة «الرئيس الموازي» بتمكين رجاله من احتكار أرض مصر، ولذا جرى ايقاف تسهيلات بيع الأراضي السكنية بالمدن الجديدة، فالمساحات الصغيرة (من مئة إلى ألف متر مربع) التي كانت تباع بالتقسيط، أمر ببيعها في مزادات للمضاربين، لتأسيس هذا الاحتكار الجديد، المناظر لاحتكار الحديد. ومنذ أن أطل احتكار أراضي الإسكان برأسه، تضاعفت الأسعار، وخرجت شرائح عريضة من دوائر المستفيدين، ومن المتوقع أن يفاقم هذا من أزمة السكن، أما المساحات الكبيرة، وتقدر بآلاف وملايين الأمتار المربعة، لا تخضع للمزاد، وتباع عن طريق مظاريف مغلقة كثيرا ما ترسو على عناصر مختارة.

ومن جانبه يقوم وزير الزراعة بإعادة الزراعة الإقطاعية، وشكل لذلك مجلسا من رجال الأعمال، بدعوى تحديث الزراعة المصرية، وهو ما اعتبره الخبراء مقدمة لإلغاء وزارة الزراعة، وتحويلها إلى إدارة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة، وهدف المجلس الاهتمام بالزراعة الاقطاعية الحديثة، بهدف التصدير، والقضاء على صغار المزارعين ومتوسطي الملاك، وكثير منهم في حاجة لدعم الدولة، وإذا ما علمنا أن الزراعة تمثل نشاطا اقتصاديا يستوعب نصف المصريين، ملاكا ومزارعين وأجراء، فإن عودة الزراعة الإقطاعية يفيد كبار الملاك فقط، ويؤكد انحياز عائلة مبارك لهم، ويمثل موقفا عدائيا ضد الطبقات الشعبية، فتزيد القاعدة السياسية والاجتماعية ضيقا وانحسارا، خاصة أن وزير الزراعة يقوم بتصفية ما تبقى من نظام تعاوني ساد مصر في مجالات الزراعة والصناعات التقليدية والصغيرة لحقبة طويلة من الزمن. ومن المتوقع أن تكون الخبرة الصهيونية، عماد خطة الزراعة الإقطاعية استكمالا للنهج الذي استقر في وزارة الزراعة من زمن يوسف والي.

وعلى جبهة أخرى يقوم الذراع الأيمن لجمال مبارك، بخصخصة الحزب الحاكم.. يستضيف القيادات الوسطى في الحزب الحاكم، ويغدق عليهم في أفخم فنادق ضاحية 6 اكتوبر، من أجل أن يؤكد نصيبه في غنيمة الحكم، بعد أن نجح في استبعاد رجال الحرس القديم، وعلى رأسهم زكريا عزمي، وتشير مصادر موثوقة أن هذه الاستضافة هي من أجل وضع أسس لحزب جديد بعد أن عقد الصراع داخل الحزب الحاكم مشكلة التوريث المستعصية، ومن يطلع على حديث صفوت الشريف الأخير لصحيفة «المصري اليوم»، سوف يتأكد أن الحزب انقسم على نفسه وقضي الأمر، ولهذا حديث آخر.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

لا مستقبل للتعليم في العراق ما لم يرحل الغزاة

هيفاء زنكنة *

■ تغيرت صورة الجامعات العراقية ومهماتها. لم تعد مكانا لتلقي العلم والمعرفة. للبحث والتجربة العلمية. للتفكير بهدوء وتطوير القدرات العقلية. لاعداد الاجيال الجديدة من مدرسي المستقبل وبناة الوطن وناقلي الخبرة والثقافة ومطوري التكنولوجيا. صارت الجامعات في العراق المحتل، مثل كل الاماكن الاخرى، موقعا بلا حرمة تستهدفه قوات الاحتلال متى شاءت وتداهمه لتعتقل الطلبة والاساتذة. مساحة تحتلها ميليشيات الارهاب والموت لتتغدى على ترويع كل محب للمعرفة لاكراهه على الرحيل والهجرة وترك الوطن للجهلة الأمين خدمة الاحتلال.

يوم الاربعاء الماضي، اكتست جامعة المستنصرية السواد. تحولت ممراتها الى مكان لتشييع احد اساتذتها. الاقتصادي ضياء الكوطرالذي اغتيل كما المئات من الاكاديميين والمعلمين والتربويين، منذ الغزو وحتى اليوم، بلا جريمة غير كونه استاذا وطنيا، واحدا من القادرين على التعليم وابعاد روح الظلام عن النفوس. واحدا من الرافضين لروح العبودية.

فجر اليوم نفسه داهمت قوات الاحتلال حرم الجامعة نفسها مستهدفة مجمعا سكنيا مخصصا للاساتذة. وحسب الاسلوب الاسرائيلي ـ الامريكي الارهابي المعتاد كسرت القوات الابواب وحطمت الاثاث بحجة البحث عن (عناصر مسلحة). وقبل ذلك بأسبوع كان نصيب الجامعة التاريخية تفجيرا قتل الطلاب والطالبات ناثرا الاشلاء عند بوابتها وفي حرمها وكأن من يتجرأ على التحصيل العلمي، رغما عن ارهاب الاحتلال وميليشياته، محكوم بالموت بلا محاكمة. صار الدوام في المدرسة والجامعة كابوسا بعد ان كان طموحا وحلما لتحقيق الامال.

كيف نجح الاحتلال ومستخدموه الذين يتباهى بعضهم بالدراسة والاقامة في الغرب ورضاعتهم من ثدي الديمقراطية، في اختزال التعليم الى مفهوم لم نعرفه سابقا؟ هل هناك تعليم في العراق المحتل؟

حسب ارقام وزارة التعليم. لقد بدأ العام الدراسي الحالي بحضور 30 بالمئة من تلاميذ المدارس الابتدائية فقط. وهي نفس النسبة التي كانت مؤشرا للدوام في اربعينيات القرن الماضي تحت الحكم الملكي.

بينما كان حضور الطلاب في المدارس، وكما هو معروف، قد بلغ نسبة مئة بالمئة قبل حرب الخليج الثانية وسنوات الحصار الجائر. واكثر المتضررين من عدم امكانية وصول الطلبة والتلاميذ الى المدارس والجامعات هن الفتيات. مما يعني باننا سنعاني من خسارة التعليم لجيل بكامله وحرمانهم من التنمية والتطور اللازم لبناء البلد.

ومن يعرف طبيعة الشعب العراقي سيدرك مدى اعتزازه وحبه للتعليم. وسيفهم كيف استبدل العراقيون الانتماء الطبقي بالشهادة الجامعية. وقد اشار تقرير لليونسيف عن التعليم في العراق لعام 2005 بان من معوقات التعليم، عادة، في المناطق الريفية وخاصة في تعليم الفتيات هو نقص تأييد ودعم المجتمع المحلي الا ان الوضع كان مختلفا في العراق اذ (ان بعض المجتمعات المحلية في العراق دعمت البرنامج التعليمي المسرع بشكل كبير حيث تمتلئ فصول الفتيات بل وتتضمن بعض الفتيات المتزوجات واللاتي تدعمهن أسرهن لإتمام تعليمهن).

لذلك بات واضحا ان اجبار العراقي على التخلي عن تعليم بناته وابنائه سيتطلب اخضاعه لاقسى الظروف وتهديد سلامته وحياته. وهذا بالفعل ما هو حاصل الان في العراق. ان اسباب التخلي عن الدراسة بالنسبة للمواطن، وهي عديدة، أهمها قلة الامان والخوف على سلامة النفس والابناء من العصابات والاختطاف والقتل من قبل قوات الاحتلال على تعدد جنسياتها والميليشيات والمرتزقة وحراس الامن الخاصين بحكومة الميليشيات والتفجيرات العشوائية. واذا ما اضفنا الى ذلك احتلال القوات الامريكية وغيرها للمدارس وتحويلها الى مراكز مراقبة ورصد وقواعد في وسط المناطق الاهلة بالسكان، فضلا عن نهب الميزانية المكرسة لاعادة تأهيل المدارس ونقص الحاجيات الضرورية وتزييف عقود البناء، وان 84 % من البنى التحتية لمؤسسات التعليم العالي تعرضت للأضرار جراء الحرب وأعمال النهب ما تزال تعاني من التخريب وليس هناك ما يشير الى تحسن الاوضاع قريبا، مما يجبر العديد من المدارس على تبني نظام الدوام المزدوج، وضعف المستوى الدراسي الجامعي، لوجدنا ان مستقبل التعليم سيبقى مظلما مادامت حفنة مستخدمي الاحتلال تطالب بابقاء سيدها في ارجاء الوطن.

ولكي يعم الظلام بلا اعتراض او احتجاج ولكي لا يرى مستخدمو الاحتلال من يذكرهم بجهلهم وتخلفهم تشن ميليشياتهم حملات الاختطاف والتهديد والتنكيل وقتل المعلمين والاساتذة. حيث تشير ارقام اليونسكو الى انه بين عامي 2003 و2004، قد اغتيل 47 معلماً على أقل تقدير. وبين شباط/فبراير وآب/أغسطس 2006، اغتيل حوالي 180 أستاذاً وفرّ 2503 آخرون من البلاد.

هذه الجرائم البشعة بحق الشعب العراقي تتم لسبب بسيط وواضح وهو ان سيادة الجهل تقتضي القضاء المطلق على كل انسان واع. لان الوعي الفاضح لروح العبودية سلاح خطير تخشاه قوى الاحتلال وعبيدها.

ولكي تسود العبودية بسرعة تشن ادارة الاحتلال حملة ترويع ومداهمة على الجامعات وبيوت الاكاديميين وتعتقل الاساتذة او توفر امكانيات القتل والتهديد والترويع لينفذها عملاؤها في وضح النهار، بلا محاسبة او تطبيق للقانون، كما حدث اثناء حملة الاختطاف الجماعي للطلاب والمدرسين والموظفين في قسم البعثات والدراسات العليا في جامعة بغداد.

وقد حرم من الدراسة، ايضا، كل من تم تهجيره اما داخل العراق او الى خارجه. وقد تجاوز عددهم الثلاثة ملايين حسب احصائيات الامم المتحدة الاخيرة. فساكنو المخيمات والبيوت المهدمة قد اختزلت همومهم الى البقاء على قيد الحياة وتوفير اساسيات المعيشة ولو بشكل بدائي مما يجعل التعليم ترفا وحلما بعيد المنال.

ولكي لا يبقى في العقول شك حول هوية قتلة الاكاديميين والتعليميين نقول بان معظم جرائم القتل والابادة تتم نهارا ومن قبل من يرتدي ازياء الشرطة ومن قبل ميليشيات النظام المتعددة والاكثر من ذلك كله انه لم يجر لحد الان التحقيق في جريمة واحدة كما لم يتم توجيه التهمة الى احد على الرغم من معرفة الجناة.

هكذا تحولت الجامعات العراقية العريقة بتاريخها وانجازاتها العلمية والمعرفية بكافة فروعها وتخصصاتها والتي طالما استقبلت الطلاب العرب والمسلمين والاجانب بسخاء علمي ومستوى تعليمي مواز لافضل الجامعات العالمية، الى ساحات معارك تسود فيها الفوضى وتفترش فيها الميليشيات من جميع التيارات عباءاتها. غادر الحرم الجامعي اساتذة العلوم السياسية والاقتصاد وتلاهم أساتذة الطب والعلوم حفاظا على النفس والاهل. وأملا في العودة، ذات يوم، لخدمة العلم والمعرفة في وطن لايتخبط فيه الجهلة الاميون، سواء من ارتدى منهم العباءة والحجاب او من سار حاسر الرأس في المنطقة الخضراء، المسرعين لابداء وفائهم واخلاصهم لسيدهم المحتل.

ان رسم سياسة التعليم في أي بلد ترتبط باستقلاله واستراتيجيته للتنمية الوطنية وهذا ما لن يحدث والعراق ينوء تحت ظلام الاحتلال. ان الأمل بعودة العلم والمعرفة بصورتهما الطبيعية الى العراق يتصاعد يوميا مع ترنح الاحتلال وعملائه، وتخبطهم، وتصاعد إنخراط العراقيين في فعل المقاومة المتنامي. وفي هذا المجال ستصب أيضا جهود علماء العراق وأساتذته، وطلابه وطالباته المحرومين من دراستهم. فكل طاقة لا تجد مجالا سويا لتستمر كما في البناء والحياة السوية، تجد لنفسها متنفسا آخر. والمجال الوحيد لمن يخنقه كابوس الاحتلال هو ان يتخلص منه وبكل الطرق المتاحة.

* كاتبة من العراق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364